الأمم المتحدة

A/HRC/51/59

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2022
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ياو اغبتسي*

موجز

يقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، في هذا التقرير، عرضاً عن حالة حقوق الإنسان في البلد في الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه 2021 وحزيران/يونيه 2022.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي جدّد فيه المجلس ولاية الخبير المستقل وطلب إليه أن يرفع إلى المجلس تقريراً خطياً في دورته الحادية والخمسين.

2- ويغطي هذا التقرير الفترة من تموز/يوليه 2021 إلى حزيران/يونيه 2022[1].

3- وقد تمكن الخبير المستقل من زيارة البلد في الفترة من 11 إلى 18 شباط/فبراير 2022 عقب القيود المفروضة على السفر منذ آذار/مارس 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن المقرر أن تتم الزيارة الثانية للخبير المستقل في الفترة من 27 تموز/يوليه إلى 5 آب/أغسطس 2022 لإجراء زيارات لمحافظتي كوتو العليا وفاكاغا والاجتماع بالسلطات المحلية لجمهورية أفريقيا الوسطى ومختلف الجهات الفاعلة والشركاء العاملين في هاتين المحافظتين. وخلال هذه الزيارة المقبلة، يود الخبير المستقل أن يجتمع مع الوزارات والمؤسسات المعنية لمتابعة التوصيات الواردة في تقاريره السابقة وبشأن الرسائل الموجهة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

4- ويود الخبير المستقل أن يثني على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعاونها. ويلاحظ بارتياح المشاركة المنتظمة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مختلف الحوارات التي نظمت في إطار دورات مجلس حقوق الإنسان[2]، بحضور أرنو دجوباي أبازين، وزير الدولة لشؤون العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيد، وحافظ الأختام.

5- ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة)، والشركاء التقنيين والماليين الآخرين، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وكل من تعاونوا معه في إطار تنفيذ ولايته.

ثانياً- الحالة السياسية

ألف- الانتخابات المحلية لعام 2023

6- تم تأجيل الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجراؤها في 11 أيلول/سبتمبر 2022. وفي أبريل/نيسان، اعتمدت الهيئة الوطنية للانتخابات جدولاً زمنياً جديداً للانتخابات ينص على تنظيم الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2023. وقد أجريت آخر انتخابات بلدية في البلد في عام 1988.

7- وتنفذ البعثة برنامجاً للتعبئة والتوعية والتربية المدنية في جميع أنحاء البلد لكفالة إشراك الشباب في العملية الانتخابية والمشاركة الكاملة والمتساوية والحقيقية والآمنة للمرأة بصفتها ناخبة ومرشحة، بما في ذلك عن طريق كفالة احترام ما نص عليه في الإطار القانون من تخصيص حصة 35 في المائة على الأقل للنساء في هيئات صنع القرار.

8- ووفقاً للهيئة الوطنية للانتخابات، فإن تنظيم الانتخابات المحلية سيتطلب حوالي 10 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي 2 أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت الحكومة أنها ستدفع 000 400 دولار

(1) غير أنه أشار إلى بعض الحوادث التي وقعت في تموز/يوليه 2022.

(2) في الدورات الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

لرسم الخرائط الانتخابية المقرر لفترة تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2021. والتزمت الحكومة بتزويد الهيئة الوطنية للانتخابات بمبلغ 2,7 مليون دولار من ميزانية الدولة لعام 2022.

9- ويعتبر الخبير المستقل الانتخابات المحلية منطلقاً حاسماً نحو البحث عن ردود محلية للتحديات المحلية. وهي فرصة لتنفيذ ملموس لقانون اللامركزية المؤرخ 26 شباط/فبراير 2020. وتعزيز الحوكمة المحلي أمر أساسي لضمان انتعاش البلد على صعيد الإدارة الإقليمية واستعادة سلطة الدولة بالكامل عن طريق ضمان الحضور الفعال لدوائر العدالة والأمن التابعة للدولة على الصعيد المحلي في جميع أنحاء الإقليم. وتمثل هذه الانتخابات حلاً سياسياً وديمقراطياً لأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء- الحوار السياسي وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة

10- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في بانغي في 6 شباط/فبراير 2019[3]. ومنذ تموز/يوليه 2020، ضعُفت ديناميكيات وحدات الأمن المشتركة الخاصة، بما في ذلك في شمال شرق وجنوب شرق البلد. وتعبئة الجهات الضامنة والميسرة أمر ضروري، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين، من أجل التنفيذ الفعال لهياكل رصد الاتفاق بحلول حزيران/يونيه 2023. وعلى الرغم من تمويل المشاريع المتصلة بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين تركوا الجماعات المسلحة، فإن هذا التحدي لا يزال من المتعين رفعه.

11- وعقد اجتماعان للجنة التنفيذية لرصد الاتفاق في 14 شباط/فبراير و25 أيار/مايو 2022. وتم التشديد على نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن. وأنشئت لجنة متابعة للاستعراض الشهري لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وتقييم تنفيذ خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لواندا في 16 أيلول/سبتمبر 2021.

12- وأعلن الرئيس فوستن أرشانج توادیرا في 6 شباط/فبراير 2021، عن الحوار الجمهوري الذي عُقد في بانغي في الفترة من 21 إلى 27 آذار/مارس 2022 في أعقاب المرسوم الرئاسي المؤرخ 15 آذار/مارس 2022. وفي رسالته إلى الأمة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعتبر الرئيس أن للبلد أداتين للسلام هما: الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنسبة للجماعات المسلحة، والحوار الجمهوري، بالنسبة للقوى الحية للأمة. وقال إنه أعلن أن القصد من وقف إطلاق النار من جانب واحد هو تيسير تنفيذ خريطة طريق لواندا المشتركة.

13- وفي نهاية الحوار الجمهوري، تم اعتماد 217 توصية. وتشمل بصفة خاصة مجالات الأمن والسلام والمصالحة، وسيادة القانون، والحوكمة السياسية، والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد، كما تشمل السياسة الخارجية والتعاون الدولي. ومكافحة الإفلات من العقاب هي العمود الفقري للتوصيات، التي تعكس مرة أخرى انسجام التطلعات العميقة للشعب التي أعرب عنها في منتدى بانغي الوطني في عام 2015 والمشاورات الوطنية المتتالية.

14- وتم تنصيب أعضاء لجنة المتابعة، بموجب المرسوم المؤرخ 1 آب/أغسطس 2022. ويدعو الخبير المستقل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ توصيات الحوار

(3) S/2019/145، المرفق.

الجمهوري تنفيذاً ملموساً. ويلاحظ أن مسألة مراجعة أو إعادة صياغة دستور 30 آذار/مارس 2016 من شأنها أن تستأثر بجميع الجهود المبذولة على حساب الاستثمار اللازم لاعتماد تدابير ملموسة لتنفيذ استنتاجات الحوار والتحرك نحو السلام.

ثالثاً- الحالة الأمنية وعملية السلام

ألف- عرض عام للوضع الراهن

15- لا تزال الحالة الأمنية محفوفة بالمخاطر ومتقلبة على الرغم من إعلان رئيس الجمهورية وقف إطلاق النار من جانب واحد في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بعد شهر واحد من اعتماد خريطة الطريق المشتركة، التي يفترض أن تضخ زخماً جديداً في عملية تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يظل الإطار المرجعي للحوار السياسي.

16- ومنذ نيسان/أبريل، تجددت هجمات الجماعات المسلحة التي تستهدف مواقع القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وترتكب انتهاكات ضد السكان المدنيين. ويشكل وجود عناصر من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في سام – أواندجا (محافظة كوتو العليا)، في شمال شرق البلد، مصدر قلق كبير للسكان. ووفقاً للشهادات الداعمة التي تم جمعها من السلطات المحلية والعديد من سكان المنطقة، فإن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير يتحرك على المحور المؤدي إلى السودان. وفي الشمال الغربي، وفي محافظة نغاونداي الفرعية، استهدفت مجموعة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مواقع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وارتكبت انتهاكات ضد السكان المدنيين.

17- ويشكل انعدام الأمن عقبة أمام الممارسة الفعلية لعدة حقوق. ففي محافظة كوتو العليا، بما في ذلك وادا وسام – أواندجا وياينغا، حُرم الأطفال من الحق في التعليم لمدة أربع سنوات. وأفرغ العديد من هذه المناطق من سكانها الذين لجأوا إلى الغابة. وفي المناطق التي لا يزال فيها الحصول على التعليم ممكناً، انخفض عدد التلاميذ الذين اجتازوا شهادة التعليم الإعدادي لهذا العام انخفاضاً كبيراً مقارنة بالسنوات التي لم تشهد عنفا.

18- ويمثل الافتقار إلى البنيات التحتية الطرقية والتدهور الشديد لحالة الطرق القائمة عقبة رئيسية أمام أمن بعض المناطق. وخلال موسم الأمطار، تكون معظم الطرق في المناطق النائية مقطوعة تماماً، خاصة في محافظتي هوت كوتو وفاكاغا. ولا تسمح هذه الحالة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي بتحرير المناطق المعزولة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، أو القيام بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أو القيام بدوريات. وهكذا يعاني السكان من الإدارة الموازية التي تفرضها الجماعات المسلحة التي تبتز السكان، وتنهب القطعان، وتصادر محاصيل الفلاحين، وتجبي الضرائب غير القانونية، وتحتل البنيات التحتية العامة مثل المدارس والمراكز الصحية.

19- ومعظم المناطق الحضرية آمنة. بيد أن الجماعات المسلحة المتحصنة في الغابات تظل قادرة على الإزعاج كما يتجلى ذلك في المناطق الريفية وشبه الحضرية من خلال أعمال الإرهاب. ويحد هذا الوضع من حرية تنقل السكان وأنشطتهم ويحصرهم داخل محيط ضيق.

باء- عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

20- يتوقف تحسين الحالة الأمنية، بدءاً من استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، إلى حد كبير على تطور عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وقد كرس اجتماع الاستعراض الاستراتيجي للعملية السياسية، الذي عقد في بانغي في 4 حزيران/يونيه 2022، جزءاً من عمله لحالة تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وبدعم من البعثة المتكاملة، واصلت الأفرقة الحكومية المتنقلة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم في محافظتي فاكاغا ونانا - مامبيري في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة.

21- وفي 1 حزيران/يونيه 2022، بلغ عدد للمقاتلين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن منذ انطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2018 ما مجموعه 826 3 مقاتلاً، من بينهم 219 امرأة.

22- وفي آذار/مارس 2022، أعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء تباطؤ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ودعا السلطات إلى التعبئة لإعطاء زخم جديد للعملية. وفي الفترة ما بين 28 آذار/مارس و20 نيسان/أبريل 2022، قامت الحكومة بنزع سلاح 216 عنصراً من الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى وتسريحهم، من بينهم أربع نساء، في محافظة فاكاغا، وفي الفترة من 19 إلى 24 نيسان/أبريل، نزحت سلاح 95 مقاتلاً وسرحتهم، ومن بينهم خمس نساء، من خمس جماعات مسلحة في بوسمبيلي وبوار.

جيم- تدريب ونشر قوات الأمن والدفاع

23- في كانون الثاني/يناير 2022، علقت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي. وفي أيار/مايو، أعلنت الصين عن خطة لتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

24- ومن الضروري أن تستمر عملية تجنيد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي من أجل الوفاء بمتطلبات التحقق من سوابق انتهاكات حقوق الإنسان وأن تشمل وحدات تدريبية عن الانضباط وحقوق الإنسان. ويتطلب توطيد الأمن في المناطق التي استفادت من نزع السلاح نشر قوات الدفاع والأمن المدربة والمجهزة لضمان حماية السكان وتجنب إعادة تشكيل الجماعات المسلحة أو تكاثرها. وحتى 1 حزيران/يونيه 2022، نُشر في البلد 860 6 فرداً من قوات الأمن الداخلي، بمن فيهم 562 3 شرطياً (884 شرطية) و298 3 دركياً (525 دركية)؛ وبقي 212 5 شخصاً في بانغي. وقدمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتدريب 892 1 من أفراد الشرطة والدرك (534 امرأة) على مسائل من قبيل الشرطة المجتمعية، والسلوك المهني والانضباط، والعنف الجنسي والعنف الجنساني المتصلين بالنزاع. ومن المهم الحصول على بيانات إحصائية مفصلة عن قوام قوات الدفاع الوطني، بما في ذلك عدد الجنود المدربين والمجهزين.

دال- إصلاح قطاع الأمن

25- تهدف الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن (2022-2027) إلى معالجة التحديات الوظيفية والتنظيمية والهيكلية للنظام الأمني وإنشاء حوكمة تفضي إلى رقابة ديمقراطية لسد الثغرة في التدريب والموارد والبنية التحتية.

26- وعقد المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي أنشئ في نيسان/أبريل 2020 للإشراف على حماية الممتلكات والأشخاص، وتعزيز أمن الإقليم بهدف استعادة سلطة الدولة، اجتماعه الأول في 31 آذار/مارس و1 نيسان/أبريل 2022، بدعم من البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتم التشديد على التوصيات المتعلقة بإصلاح إدارة الموارد البشرية وتحسين ظروف المعيشة والعمل للأفراد العسكريين.

27- وتشير الشهادات المتسقة إلى أن عناصر من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى قد نشرت، بأعداد صغيرة في بعض الأحيان، مما لا يتفق مع المتطلبات الأمنية لمكان النشر، ويدل على قصور في التوجيهات الدقيقة للقيادة. وفي بعض الأحيان، بدلاً من الفترة المخطط لها في البداية والتي تستغرق ثلاثة إلى ستة أشهر في الميدان، يتم نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى دون تناوب بعد عام أو أكثر. ولا تدفع المرتبات ومكافأة التغذية الإجمالية على النحو الواجب، مما يؤدي إلى إحباط القوات وتدني معنوياتها.

28- ومن المهم إنشاء تسلسل قيادي حقيقي، وضمان السيطرة الفعالة على القوات المنتشرة، وتزويدها بالمعدات اللوجستية، والإشراف عليها ودعمها باستمرار حتى تتمكن من الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في حماية السكان المدنيين في ظروف جيدة. ويستجيب قرار مجلس الأمن 2648(2022) المؤرخ 29 تموز/يوليه 2022 لتجهيز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعاً- خطاب الكراهية والتحريض على العنف

29- يشكل انتشار رسائل الكراهية والتحريض على العنف واستخدام التأثير والتضليل والتغليط[4] في وسائط الإعلام والشبكات الاجتماعية مصدر قلق بالغ للخبير المستقل. وتسمم هذه التهديدات المتكررة وعبارات الرفض العلاقات بين سلطات أفريقيا الوسطى وشركائها التقنيين والماليين وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني؛ فهي تحط من ثقة الجهات الفاعلة وتعرقل عملية المصالحة والسير نحو السلام؛ وتجعل الانتخابات المحلية المقبلة محط أخطار جسيمة.

30- وفي الفترة من 26 إلى 29 نيسان/أبريل 2022، عُقد المنتدى الإقليمي المعني بمنع النزاعات المتعلقة بخطاب الكراهية في بانغي، بتنظيم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وركز المنتدى على آليات منع الظاهرة الخبيثة المتمثلة في خطاب الكراهية.

31- وبالإضافة إلى الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي صدق عليها البلد، اعتُمدت خطة وطنية لمنع التحريض على الكراهية والعنف وأنشئ مجلس أعلى للاتصالات.

32- وكل من يحرر رسائل الكراهية والتحريض على العنف والتلاعب والتضليل والتغليط يعرقل عملية السلام والاستقرار والانتعاش والمصالحة والأمن. وهو عدو للسلام؛ ويكون عرضة للملاحقة أمام المحاكم الوطنية والدولية.

(4) انظر A/HRC/47/25.

خامساً- الحالة الإنسانية

ألف- التحديات المستمرة

33- في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022، سجلت 69 حادث أثر على العاملين في المجال الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي أيار/مايو وحده، سجل 17 حادثاً، بما في ذلك عدة حالات سطو على الطرق، ولا سيما حول باتانغافو، حيث احتجز فريق إنساني مؤقتاً. وقُتل عامل إغاثة في محافظة أوهام. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، كانت محافظات أوهام (28 في المائة من الحوادث) وأواكا (13 في المائة من الحوادث) وبانغي (12 في المائة من الحوادث) هي الأكثر تضرراً. وتمثل السرقة والسطو والنهب والتهديدات والاعتداءات 75 في المائة من الحوادث؛ وتمثل التدخلات والقيود 25 في المائة[5].

34- وفي الغرب والشمال الغربي، ولا سيما في محافظات أوهام - بيندي ونانا - مامبيري ومامبيري - كادي، كانت الأجهزة المتفجرة سبباً في عدة حوادث؛ وتسببت في وفيات ونزوح للسكان. وأغلقت المدارس لأن الآباء لا يرغبون في إرسالهم أولادهم إلى المدرسة.

باء- الاحتياجات الإنسانية

35- تذهب تقديرات الدوائر الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن مليوني شخص بحاجة إلى المساعدة بحلول نهاية عام 2022؛ ولذلك فإن ثمة حاجة إلى 461,3 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي عام 2022، يحتاج 63 في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى (3,1 مليون شخص) إلى المعونة الإنسانية والحماية. واستناداً إلى تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ عدد المشردين داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى 000 692 مشرد وعدد اللاجئين من أفريقيا الوسطى 000 737 لاجئ. ووفقاً لأحكام قرار مجلس حقوق الإنسان 19/48، ينبغي أن تعمل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه السرعة من أجل العودة الطوعية الآمنة والكريمة والدائمة للمشردين داخلياً واللاجئين. وسيكون بإمكان هؤلاء الأشخاص المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة. ومكنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية 186 3 شخصاً من العودة الطوعية في الفترة من كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2022.

سادساً- احترام الالتزامات الدولية والإقليمية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- التطورات الإيجابية

36- في 15 نيسان/أبريل 2022، اعتمدت جمهورية أفريقيا الوسطى خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال تهدف تحديداً إلى منع استخدام الأطفال وتجنيدهم في النزاعات.

37- واعتمد البرلمان القانون الذي يلغي عقوبة الإعدام في 27 أيار/مايو 2022 وأصدره رئيس الجمهورية في 27 حزيران/يونيه 2022.

(5) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المحفوظات: "تقرير عن الحالة"، بتاريخ 9 حزيران/يونيه 2022.

38- واعتُمد المرسوم رقم 21.308 المؤرخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 المتعلق بتشغيل لجنة استراتيجية لمكافحة العنف الجنساني المرتبط بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووضعت هذه اللجنة خطة عمل متعددة السنوات 2022-2023 وقدمتها في حزيران/يونيه 2022.

39- وأصدر رئيس مجلس الوزراء الأمر رقم 033/PM.21 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 المعدل والمتمم لأحكام الأمر رقم 013 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2003 بإنشاء وتنظيم وتشغيل اللجنة الوطنية لصياغة التقارير ومتابعة التوصيات الصادرة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي الفترة من 18 إلى 23 حزيران/يونيه 2022، نظمت وزارة العدل لأعضاء اللجنة الوطنية، بدعم من شعبة حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة، دورتين لتعزيز القدرات والتوجيه بشأن تقديم التقارير إلى هيئات رصد المعاهدات الأفريقية وآليات رصد حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وشُرع في عملية للتفكير بشأن إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب بعد المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

40- وفي 17 آذار/مارس 2022، أُدرجت جمهورية أفريقيا الوسطى في قائمة الدول الخاضعة للاستعراض الوطني الطوعي في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع إجراؤه في عام 2023. ويدعو الخبير المستقل الحكومة إلى اغتنام هذه الفرصة للتصدي لتحديات التدريب المهني (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، وتمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار (الهدف 5)، وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة (الهدف 16).

41- ويجري وضع سياسة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن المتعين أن يركز الشركاء التقنيون والماليون دعمهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة.

باء- الجوانب الإيجابية بقدر أقل

42- في أعقاب نظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تقرير جمهورية أفريقيا الوسطى الدوري الثالث، في 4 و5 آذار/مارس 2020، لم تستجب جمهورية أفريقيا الوسطى لطلب الهيئة المنشأة بموجب معاهدة بأن تقدم إليها، بحلول 20 آذار/مارس 2022، معلومات عن تنفيذ بعض التوصيات[6].

43- وفي عام 2018، طلبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأولي لجمهورية أفريقيا الوسطى، تقديم تقرير متابعة يركز على التدابير التي اتخذتها جمهورية أفريقيا الوسطى للتصدي للتحديات الإنسانية التي تواجهها. ولم يقدم تقرير المتابعة هذا، الذي كان من المقرر تقديمه منذ أيلول/سبتمبر 2019[7].

44- ولم تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى، التي نوقشت حالتها في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في إطار الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، تقريراً مرحلياً ولم تعتمد خطة وطنية بشأن تنفيذ التوصيات.

45- وفي حين لم تطبق القوانين المعتمدة في عام 2020[8] على النحو الواجب، فإن المبادرات والخطط القطاعية التي تم تطويرها بشأن القانون المتعلق بقانون حماية الطفل تلقى كل ترحيب.

(6) CCPR/C/CAF/CO/3، الفقرة 40.

(7) E/C.12/CAF/CO/1، الفقرة 47. انظر أيضاً الفقرة 12.

(8) القانون رقم 20.016 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2020 والمتعلق بحماية الطفل؛ والقانون رقم 20.012 المؤرخ 11 حزيران/يونيه 2020 الذي يحدد نظام المعاشات التقاعدية لرؤساء الجمهورية السابقين؛ والقانون رقم 20.009 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 والمتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وتنظيمها وتشغيلها؛ والقانون رقم 008-20 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 والمتعلق بتنظيم المجالس المحلية وتشغيلها.

سابعاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

46- في الربع الأخير من عام 2021، أُبلغ الخبير المستقل بأن شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة قد وثقت 363 حادث انتهاك لحقوق الإنسان وتجاوز وخرق للقانون الإنساني الدولي (والكثير منها خطير للغاية) وسجلت 848 ضحية. ونُسبت 59 في المائة من هذه الحوادث إلى الجماعات المسلحة التي وقعت الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونسبت 40 في المائة إلى قوات الأمن الوطنية وحلفائها (وهي زيادة قوية مقارنة بمعدل 23 في المائة الذي سجل في كانون الثاني/يناير 2021).

47- وفي الفترة من 6 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، هاجم قرية بويو بالسكاكين والأسلحة النارية حوالي 240 مهاجماً، تم التعرف عليهم باعتبارهم من أفراد قوات أنتي بالاكا، الذين تم تجهيزهم وتدريبهم في بامباري من قبل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحلفائها الروس الذين يحتمل أنهم يتلقون أوامرهم منهم. وتحت قيادة المسمى "اللواء إدموند" وخمسة آخرين من قادة أنتي بالاكا، وجميعهم رؤساء سابقون للمناطق في محافظة أواكا، استهدفوا الطائفة المسلمة، التي يعتبرونها متواطئة مع جماعة مسلحة، هي حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فأعدموا 19 مدنياً مسلماً، وقطعوا رؤوس بعضهم. وعرض هؤلاء المهاجمون رؤوس ضحاياهم وأعضاءهم التناسلية مثل غنائم. كما قتلوا فتاة تبلغ من العمر 12 عاماً، ودفنوا جرحى أحياء، وحصلوا على فدية للضحايا المحتجزين في مسجد، ونهبوا دراجات نارية، وهددوا السكان وسلبوهم وصوبوا إليهم بنادقهم، وطاردوهم على مسافة تبلغ 12 كيلومتراً من بويو، واغتصبوا خمس نساء وفتيات على الأقل، ودمروا وأحرقوا 547 بيتاً. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 فتح أربعة مهاجمين النار في تاغبارا على دورية تابعة للبعثة المتكاملة. وفي 15 شباط/فبراير 2022 تظاهر المهاجمون خارج قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحلفائها الروس في بامباري مطالبين إياهم بالوفاء بالوعود التي قطعوها لهم خلال هجوم بويو.

48- وفي كانون الثاني/يناير 2022، في قرية إيغباندو (محافظة كوتو العليا)، أفادت التقارير بأن عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحلفاء روس ممن شاركوا في هجوم ضد المتمردين فتحوا النار عشوائياً على المدنيين وارتكبوا عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، مما أسفر عن مقتل 17 شخصاً على الأقل. واغتصبت شابة ونهبت المنازل والمحلات التجارية ودمرت. وفر ما لا يقل عن 750 شخصاً من المنطقة. وفي أعقاب هذا الحادث، منع الحلفاء الروس البعثة المتكاملة من الوصول إلى المنطقة، مما عرقل إجراء تحقيق عاجل بشأن حقوق الإنسان. وهذا العرقلة لعمل موظفي حقوق الإنسان التابعين للبعثة المتكاملة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا.

49- وفي 9 أيار/مايو، هاجمت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بدعم من قوات أنتي بالاكا، قرية بوكولوبو (محافظة أواكا) رداً على هجوم شنته حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووثقت شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة مقتل تسعة مدنيين من طائفة الفولاني واعتقال واحتجاز 15 مدنياً تعسفاً. ولم تحقق الحكومة في هذه الحوادث.

50- وفي 17 حزيران/يونيه، هاجم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير أواندا - دجالي (محافظة فاكاغا) بالقرب من الحدود مع السودان، واحتلها لمدة عشرة أيام. وقد طردوا بفضل عملية قامت بها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحفظة السلام التابعون للبعثة المتكاملة.

51- وفي 3 تموز/يوليه، هاجم ديمبي (محافظة باس - كوتو) ائتلافُ الوطنيين من أجل التغيير، الذي يضم عناصر من حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستهدفت حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مواقع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وتم صد هذا الهجوم ودُحر المتمردون.

52- وخلال النصف الأول من عام 2022، وثقت شعبة حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة 451 حادثاً (شملت 462 1 ضحية) من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات وجرائم القانون الدولي الإنساني، وكثير منها ذو طابع خطير. وتمثل هذه البيانات انخفاضاً في عدد الحوادث وانخفاضاً في عدد الضحايا مقارنة بالنصف الأخير من عام 2021 عندما وثقت الشعبة 761 حادثة أثرت على 746 1 ضحية. وفي النصف الأول من عام 2021، بعد الانتخابات مباشرة، سجلت البعثة المتكاملة 593 حادثاً شمل 109 1 ضحايا. ونسب ما يقرب من نصف الإصابات (47,68 في المائة) إلى أعوان الدولة وحلفائهم، وغيرهم من أفراد الأمن.

53- والجماعات المسلحة التي وقعت على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولة عن 44,49 في المائة من الحوادث و48,9 في المائة من الإصابات المسجلة في النصف الأول من عام 2022، بما في ذلك 51 حادثة مؤكدة من حوادث العنف الجنسي المتصلة بالنزاع والتي شملت 83 ضحية. وقد تأثرت محافظتا كوتو العليا وفاكاغا تأثراً شديداً بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. ويعزى ذلك إلى النشاط المتجدد لحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والعمليات العسكرية التي يقوم بها أعوان الدولة وحلفاؤهم لمواجهتها. وفي النصف الأول من عام 2022، كانت حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولة عن 35,81 في المائة من إجمالي عدد ضحايا الجماعات المسلحة.

54- وتتحمل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وحلفاؤها المسؤولية، مجتمعين أو منفردين، عن 76,21 في المائة من الحوادث و76,15 في المائة من ضحايا أعوان الدولة.

55- وتشير عدة شهادات متسقة تلقاها الخبير المستقل إلى الانتهاكات التي ارتكبها الحلفاء الروس ضد السكان المدنيين - العنف الجنسي، وأعمال الترهيب، وتدمير المنازل، والتهديدات، والابتزاز، والتعذيب، والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية والحاطة بالكرامة - بما في ذلك ضد أمناء سلطة الدولة في المناطق النائية، في عدة مناطق محلية (إيغباندو، وبامباري، وبيلوكو، وبوسانغوا، وبويو وبريا وموكا).

باء- أعمال العنف الجنسي والانتهاكات والاعتداءات الجنسية المتصلة بالنزاع

56- تشكل أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع مصدر قلق بالنسبة للخبير المستقل. ففي الفترة من 17 شباط/فبراير إلى 15 حزيران/يونيه 2022، سجلت البعثة ادعاءات بوقوع 59 حادث، معظمها حوادث اغتصاب، ضد 76 ضحية (52 امرأة و23 فتاة وشخص واحد مجهول الهوية)؛ وتم التحقق من 35 من هذه الحوادث، التي شملت 48 ضحية. وكان انعدام الأمن وعدم إمكانية الوصول عائقين أمام التحقيق في جميع الحوادث المبلغ عنها وأديا إلى تأخيرات في الإبلاغ، حيث وقعت 88,57 في المائة من الحوادث قبل الفترة المشمولة بالتقرير. ونُسبت المسؤولية عن 31 حادثاً إلى أفراد الجماعات المسلحة؛ ونسبت مسؤولية ثلاث حوادث إلى عناصر من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي؛ ونسبت المسؤولية عن حادث واحد إلى أفراد أمن آخرين.

57- وفي عام 2021 والنصف الأول من عام 2022، أحالت الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال إلى المدعي العام العديد من الملفات المتعلقة بالعنف

الجنسي المرتبط بالنزاع. بيد أن معالجتها القضائية تواجه العديد من التحديات. ولم تتمكن الجلسة الجنائية لمحكمة الاستئناف في بانغي في حزيران/يونيه 2022 من النظر في القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وليس للوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال إلا فرع واحد في بوار، في حين كان من المفترض أيضاً أن يكون لها فرع في محكمة الاستئناف في بامباري. وتسوى بعض القضايا ودياً، وأحياناً يكتفى بتسويتها على مستوى ضباط الشرطة القضائية، على الرغم من أن القانون يحظر ذلك. ويشكل عقبات أمام مكافحة الإفلات من العقاب العدد الكبير من القضايا المعلقة أمام المحكمة وعدم وجود قضاة تحقيق، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد القضايا المعلقة وقلة النسبة المئوية من القرارات المنفذة. وبما أن الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال تخضع لوصاية عدة وزارات، فإن مشاكل بناء القدرات والتنسيق المؤسسي تزيد الحالة تعقيداً.

58- وأوفدت الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال بعثة لتقصي الحقائق إلى محافظة باكوما الفرعية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأجرت مقابلات مع الضحايا والشهود وأعدت تقارير بالتعاون مع درك باكوما.

59- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتحت السلطات الوطنية تحقيقاً في مزاعم انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع في محافظة باكوما الفرعية (محافظة مبومو) أثناء احتلال الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى لها بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021.

60- وفي حزيران/يونيه 2022، نشرت البعثة تقريراً عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي ارتكبته، في مدينتي باكوما وبانغاسو وفي محافظة كوتو العليا، الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهما جماعتان مسلحتان تابعتان لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير[9]. ويتبين من التقرير أن الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة اللواء محمد صالح، المتورط شخصياً في العنف الجنسي الموثق، وحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة اللواء عبد الله ماشاي والعقيد والشاي، ارتكبتا أعمال اغتصاب واستعباد جنسي وشروع في الاغتصاب، ولا سيما في حق قاصرين تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاماً.

61- وفي أيلول/سبتمبر 2021، وفي أعقاب ادعاءات بالاعتداء الجنسي على خمس فتيات تورط فيها أفراد من الوحدة الغابونية التابعة للبعثة المتكاملة، قرر الأمين العام للأمم المتحدة، بناء على قرار مجلس الأمن 2272(2016) المؤرخ 11 آذار/مارس 2016، إعادة الوحدة الغابونية بأكملها إلى الوطن. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2021، أبلغ الأمين العام السلطات الغابونية بضرورة تعيين محقق وطني في غضون خمسة أيام عمل، وطالب بإنهاء التحقيق في غضون تسعين يوماً. وفي آذار/مارس 2022، وخلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، دعا الخبير المستقل غابون إلى تقديم الردود المناسبة لضمان وصول الضحايا إلى العدالة. ولم يرد رد من السلطات الغابونية بعد.

62- وأبلغ الخبير المستقل بأن البعثة المتكاملة سجلت 76 حالة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين قامت بها عناصرها بين تموز/يوليه 2021 وحزيران/يونيه 2022. وقد اتُّخِذت خطوات لمساءلة تلك العناصر وفقاً لسياسة عدم التسامح إطلاقاً.

(9) Haut-Commissariat des Nations Unies pour les droits de l'homme, « Rapport sur les violences sexuelles liées aux conflits commises par le FPRC et l'UPC dans les préfectures du Mbomou et de la Haute-Kotto, décembre 2020-mars 2022 ».

جيم- حقوق الإنسان والأعمال التجارية

63- في آب/أغسطس 2021، نشرت منظمة غير حكومية تقريراً يصف أعمال مجموعة كاستل، وهي شركة فرنسية متعددة الجنسيات للسكر والمشروبات لها صلة بتمويل الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى[10]. ويحتمل أن يكون معمل السكر الأفريقي لأفريقيا الوسطى، وهو فرع من مجموعة كاستل، قد أبرم اتفاقاً أمنياً ضمنياً مع جماعة مسلحة، هي حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبموجب شروط هذا الترتيب، تضمن هذه الحركة أمن المعمل وحقول قصب السكر، وتحمي حرية حركة الناقلين على الطرق الرئيسية، وتساعد على ضمان احتكار الشركة لتوزيع السكر في العديد من المحافظات التي تسيطر عليها الجماعات المتمردة. ويحتمل أن يكون معمل السكر الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، من جانبه، قد مول حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق المدفوعات النقدية المباشرة وغير المباشرة، كما مولها بالدعم العيني في شكل إصلاح للمركبات وإمداد بالوقود.

64- ويتعين على كل شركة، وطنية أو دولية، أن تعمل وفقاً للمبادئ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وإطارها المرجعي المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف". وفي سياق النزاع، يتخذ واجب بذل الشركات للعناية الفائقة بعداً مشدداً[11]. كما يقع على كاهل الدولة التي تعمل الشركات التجارية في إقليمها ودول منشأ تلك الشركات.

دال- مكافحة الإفلات من العقاب والمصالحة الوطنية

1- النظم القانونية الوطنية

65- استُعرضت في أيار/مايو 2022، السياسة القطاعية للعدالة، أي بعد عامين من بدء تنفيذها. وفي الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 21 حزيران/يونيه 2022، عقدت محكمة الاستئناف في بانغي دورتها الجنائية السنوية الأولى ونظرت في عدة ملفات. وخلال جلستها الجنائية، قضت محكمة الاستئناف في بوار بإدانة إيلاسا عثمان، وهو مزارع ينتمي إلى الجماعة المسلحة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بعد أن حوكم بتهمة الاتفاق الجنائي في بوار. وهو محتجز منذ عام 2021، وحكم عليه في 22 حزيران/ يونيه 2022 بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

66- وبدعم من البعثة المتكاملة، تتلقى المحاكم الداخلية دعماً متعدد الأوجه، بما في ذلك إصلاح المباني ومعدات الحواسيب والمعدات المكتبية. ومع ذلك، كان هناك تأخير في تحديد مواعيد الجلسات الجنحية كما هو الحال في بريا. وفي 27 نيسان/أبريل 2022، أفادت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بأن مكتب المدعي العام لمحكمة بامباري العليا قد فتح تحقيقاً في الأحداث التي وقعت في بويو. وتجري حالياً متابعة قضائية لتقرير لجنة التحقيق الخاصة التي أنشأتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو 2021 لتسليط الضوء على ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي كشفت عنها في عام 2021 شعبة حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة.

(10) The Sentry, « Culture de la violence - Le Groupe Castel, géant français du sucre et des boissons, lié au financement de milices armées en République centrafricaine », août 2021.

(11) Haut-Commissariat des Nations Unies pour les droits de l'homme, « Doing business in conflict areas: UN report details actions to avoid fuelling human rights abuse and stoking violence », communiqué de presse du 27 octobre 2020. انظر أيضاً A/75/212.

67- وفي 26 تموز/يوليه 2021، عقدت المحكمة العسكرية جلسات في بانغي، وفقاً لقانون القضاء العسكري والقانون الجنائي، وتناولت حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في لأفريقيا الوسطى. كما عقدت المحكمة العسكرية جلسة في آب/أغسطس 2021. ويدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى دعم المحاكم العسكرية في البلد لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

2- المحكمة الجنائية الخاصة

68- فتح قاضي التحقيق عشرات الملفات. وفي 19 نيسان/أبريل 2022، بدأت المحكمة الجنائية الخاصة محاكمتها الأولى في قضية *عيسى ساليت أدوم وعثمان يعقوب وطاهر* محمد، وهم أعضاء في الجماعة المتمردة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار؛ ويحاكمون بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بسبب أفعال ارتكبت في ليمونا وكوندجيلي في أيار/مايو 2019.

69- وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بناء على مذكرة صادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة، ألقي القبض على حسن بوبا علي، وهو إطار سابق في الجماعة المسلحة "الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى"، والوزير الحالي المسؤول عن الثروة الحيوانية والصحة الحيوانية. وكان من المقرر أن يمثل أمام المحكمة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. بيد أن وحدة المحكمة الجنائية الخاصة المسؤولة عن إحضار السيد بوبا علي مُنعت من الوصول إلى مكان احتجازه. وأعاده رجال الدرك إلى بيته، مما أعاق الاستمرار الطبيعي للإجراءات. ويجب تسليم السيد بوبا علي إلى المحكمة دون إبطاء.

70- وتواجه المحكمة الجنائية الخاصة مشكلة تنفيذ أوامر القبض الصادرة عنها لأنها لا تملك قوة جبرية. ولذلك، فإنه لا غنى عن مساعدة سلطات الدولة والبعثة المتكاملة لها. ويشكل عدم إمكانية الوصول إلى الوثائق الرئيسية التي تصنفها الأمم المتحدة في عداد الوثائق السرية عقبة أمام إنجاز عدة تحقيقات. ولا يمكن إجراؤها في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

3- المحكمة الجنائية الدولية

71- في 14 آذار/مارس 2022، نقل إلى المحكمة الجنائية الدولية بفضل تعاون تشاد على وجه الخصوص ماكسيم جيفروي إيلي موكوم غاواكا، الزعيم السابق للجماعة المسلحة أنتي بالاكا والوزير السابق المسؤول عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ويحاكم السيد موكوم على جرائم يدعى أنه ارتكبها بين عامي 2013 و2014 في جمهورية أفريقيا الوسطى.

72- وفي 28 تموز/يوليه 2022، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمراً مختوماً بالقبض في 7 كانون الثاني/يناير 2019 ضد السيد نور الدين آدم. وكان اسمه مدرجاً في قائمة لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة. وهذا الوزير السابق، ومؤسس الجماعة المسلحة "تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام"، يشتبه في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (التعذيب والمعاملة القاسية) يُدعى أنها ارتُكبت في بانغي، على الأقل بين 12 نيسان/أبريل و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

73- وتتوقف فعالية مكافحة الإفلات من العقاب أيضاً على التعاون دون الإقليمي، لا سيما في إطار تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية.

4- لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة

74- في 2 تموز/يوليه 2021، أدى أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة البالغ عددهم 11 عضواً (بما في ذلك خمس نساء) والذين تم تعيينهم بموجب مرسوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

اليمين في محكمة الاستئناف في بانغي. ومن دواعي الارتياح الحضور القوي للمرأة في اللجنة، التي ترأسها امرأة، هي ماري إديث دوزيما – لوسون.

75- وبدعم تقني ومالي من بعثة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، نظمت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة معتكفين في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2021 قامت خلالهما بصياغة نظامها الداخلي واستراتيجية الاتصال واستراتيجية التحقيق وغيرها من الوثائق اللازمة لتنفيذ ولايتها. وتلقى المفوضون الدعم من خبراء ومفوضين من تونس وسيراليون وغامبيا وليبيا ومالي وبيرو. وفي أيلول/سبتمبر 2021، قاموا بزيارة دراسية إلى جنوب أفريقيا للتعلم من تجربتها في عملية الحقيقة والمصالحة.

76- واضطلعت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بأنشطة إعلام وتوعية وتعبئة في محافظات البلد البالغ عددها 20 محافظة. وفي 20 و21 حزيران/يونيه 2022، وبدعم من الاتحاد الأفريقي، نظمت اللجنة جلسة لبناء قدرات أعضائها بشأن أدوات العدالة الانتقالية للاتحاد.

77- وفقاً لما قرره مجلس حقوق الإنسان في قراره 19/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قام الحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي نظمه المجلس في 30 آذار/مارس 2022 في دورته التاسعة والأربعين بتقييم تطورات حالة حقوق الإنسان في الميدان، مع التركيز بوجه خاص على عملية المصالحة ووضع ضمانات لعدم التكرار، بطرق منها التنفيذ الفعال لولاية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة[12]. وشدد الخبير المستقل على أن تنفيذ ولاية اللجنة ينطوي على احترام استقلال الآلية، وتخصيص الموارد المناسبة، بما في ذلك تخصيص مقر لها، وتوفير اللوجستيات اللازمة لنشرها في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وأصر على مراعاة البعد النفسي لولاية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وفي 24 تموز/يوليه 2022، التحقت اللجنة بالمباني المؤقتة التي تستخدمها مقراً لها.

5- إصلاح قطاع العدالة

(أ) نظام العدالة

78- خلافاً لما تم التخطيط له، لم يحرز تقدم في تنفيذ السياسة القطاعية للعدالة التي أقرتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2019 للفترة 2020-2024 والتي صيغت كاستراتيجية لإصلاح وتعزيز النظام القضائي. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى جائحة كوفيد-19، ولكن يعزى أيضاً إلى انعدام الإرادة السياسية لدى الحكومة لاعتماد التدابير اللازمة لبدء عمل اللجنة التوجيهية. ومع ذلك، أحرز تقدم محتشم، بعقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، برئاسة وزير العدل، في 16 أيار/مايو 2022، واستئناف عمل الأفرقة المواضيعية التي تصوغ السياسة القطاعية للعدالة.

79- واعتباراً من حزيران/يونيه 2022، كانت 23 محكمة من أصل 30 محكمة في البلاد تشتغل، وكان 73 في المائة من الموظفين القضائيين حاضرين في وظائفهم. بيد أن هناك فجوة مهمة بين بانغي، حيث يتواجد 96 في المائة من الموظفين، والجهات، حيث ينخفض هذا الرقم إلى 56 في المائة. ويعزى هذا الانخفاض في حضور الموظفين خارج العاصمة جزئياً إلى انعدام الأمن في بعض المناطق والافتقار إلى آليات مراقبة الموظفين الغائبين دون مبرر ومساءلتهم.

(12) قرار المجلس 19/48، الفقرة 38.

(ب) إدارة السجون

80- يشكل اكتظاظ نزلاء السجون في أماكن الاحتجاز مصدراً للقلق، لا سيما في سجن نغاراغبا، حيث تجاوز معدل شغل السجون 230 في المائة في شباط/فبراير 2022، ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة المطول بشكل غير طبيعي، أو تدمير السجون أو تدهورها في المناطق النائية، مما يُجبِر على نقل المحتجزين من المناطق النائية إلى بانغي، كما يعزى إلى التأخر الكبير في التحقيقات الأولية والتحريات ذات الطابع الاجتماعي. ويؤدي الاستخدام المحدود لبدائل الحرمان من الحرية وعدم وجود برامج لإعادة الإدماج إلى تفاقم اكتظاظ السجون والعود إلى الإجرام. وظروف الاحتجاز مزرية.

81- وعموماً، يتمتع سجن بيمبو للنساء بتأطير مؤسسي وتشغيلي مُرْضٍ. غير أنه يجب إيجاد حل اجتماعي وقانوني وقضائي وعملي على وجه الاستعجال للنساء المسجونات اللواتي يعتبرن ساحرات ويحتجز بعضهن لسنوات.

82- ويوفر قانون عام 2012 الذي يحدد المبادئ الأساسية لنظام السجون ومراسيمه التطبيقية والاستراتيجية الوطنية لإزالة الطابع العسكري لمؤسسات السجون لعام 2019 آليات وإجراءات يمكن أن تستجيب بفعالية لتحديات إدارة السجون. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه هذا الإطار المعياري والاستراتيجي، فإنه يجب على حراس السجون المدربين والمنضبطين بذل الجهود فيما يتعلق بأمن أماكن السلب من الحرية، وإضفاء الطابع الإنساني على ظروف الاحتجاز، والتفتيش المنتظم لأماكن السلب من الحرية، وإضفاء الطابع المهني على إدارة السجون، وتوفير الأمن القانوني للسجناء، وإعادة إدماجهم.

هاء- متابعة التزامات الدولة بمكافحة الإفلات من العقاب

83- أعلن الرئيس فوستن أرشانج توادیرا، في خطاب تنصيبه في 30 آذار/مارس 2021، بعد إعادة انتخابه، أن مكافحة الإفلات من العقاب أولوية من أولويات الحكومة. ويؤكد عدد من التوصيات الصادرة عن الحوار الجمهوري في آذار/مارس 2022 توقعات السكان بشأن مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي ترجمة الإرادة السياسية في هذا المجال إلى إجراءات فعالة. وتقع على عاتق الدولة، في حالة حدوث انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مسؤولية إجراء تحقيقات نزيهة بصورة منهجية بمساعدة المؤسسات الوطنية ذات الصلة، وبدعم من شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة، عند الاقتضاء، بما في ذلك عندما يكون الجناة المزعومون من أعوان الدولة، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، أو كانوا من كبار المسؤولين أم لا، أو كانوا أعضاء في القوات الثنائية.

84- ولم تحقق الدولة في العديد من الحوادث. وعند إجراء التحقيقات، لا تضمن العملية دائماً وصول الضحايا إلى العدالة. والواقع أن استنتاجات التحقيقات التي أجرتها لجنة التحقيق الخاصة في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وحلفاؤها الروس لم تؤد إلى القيام الحثيث بالإجراءات اللازمة لمساءلتهم. وتقع المسؤولية عن الانتهاكات التي يرتكبها الحلفاء الروس على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يجب أن تتخذ التدابير اللازمة.

85- وقد وضعت لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن قائمة بالأفراد والكيانات الذين يدعى أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويوجد في القائمة العديد من قادة الجماعات المسلحة، التي تُسبب انعدام الأمن وتبث الرعب وتتسبب في معاناة لا داعي لها للسكان المدنيين. ويجب اتخاذ تدابير لتنفيذ الجزاءات بالتعاون مع فريق الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان والمعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، والتشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، بل يجب التعاون حتى مع المحكمة الجنائية الدولية.

ثامناً- المساعدة التقنية وبناء القدرات

ألف- التعليم، والتعليم التقني والزراعي والتدريب المهني

86- لقيت توصية الخبير المستقل بجعل التعليم والتعليم التقني والزراعي والتدريب المهني أولوية للحكومة صدى إيجابياً لدى السلطات ومنظمات الشباب. فهو رافعة قوية لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتصحيح التفاوتات القائمة. ويتعلق الأمر بالتعبئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعزز هذه الأولوية إعادة تنظيم النظام التعليمي، الذي عانى من الصراعات، وأن تشجع مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، ومساهمتهم في الحيز المدني والعملية الانتخابية[13]. والهدف من ذلك هو إعطاء الأمل للشباب الذين يمكن استغلال إمكاناتهم في الابتكار وخلق المشاريع استغلالاً كاملاً، وإتاحة الفرصة للأطفال والشباب لإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي مكافحة البطالة. وهكذا تقوم الدولة باستجابة اجتماعية وسياسية واقتصادية للأزمة الراهنة.

87- ويمثل الشباب ما يقارب 75 في المائة من سكان العالم. ولدى جمهورية أفريقيا الوسطى أدوات استراتيجية مثل السياسة الوطنية للنهوض بالجيل الثاني من الشباب، والخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالشباب 2021-2025، والخطة التشغيلية للنهوض بالشباب 2021-2022. وقد أُجري تشخيص، شمل في جملة أمور مشاكل قلة عمل الشباب وبطالتهم، وحُددتْ محاور وبرامج استراتيجية تهدف إلى الاستغلال الكامل للإمكانات الإنتاجية للشباب. ويدعو الخبير المستقل السلطات والشركاء التقنيين والماليين إلى تعبئة وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

باء- توطيد أركان المؤسسات الوطنية

88- أنيطت بالعديد من المؤسسات الوطنية ولاية تعزيز التماسك الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحوكمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية الرشيدة، ومكافحة الإفلات من العقاب. وهذه المؤسسات هي الضامنة للديمقراطية؛ وقد نص عليها الدستور أو أنشأتها قوانين أو مراسيم أو قرارات. وتشمل هذه الهيئات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والهيئة العليا للحوكمة الرشيدة، والمجلس الأعلى للاتصالات، والمجلس الوطني للوساطة، واللجنة الوطنية لمنع الإبادة الجماعية. والغرض منها هو المساهمة في الإصلاح المؤسسي للبلد. وهي مدعوة إلى الحلول التدريجي محل مختلف أقسام البعثة المتكاملة التي تضطلع بمهام تؤول عادة إلى دوائر الدولة، مثل السيطرة على أماكن سلب الحرية أو تعزيز قدرات بعض دوائر الدولة. وتعد قدرتهم على الوفاء الكامل بالمسؤوليات الموكلة إليهم مؤشراً موضوعياً يدل على حالة توطيد الديمقراطية في البلد.

89- ويبدو من الشهادات التي جمعت أن هذه المؤسسات ليست معروفة بما فيه الكفاية لدى السكان، سواء من حيث صلاحياتها أو مجالات اختصاصها أو من حيث إجراءات الإحالة. وقليل هي تلك المؤسسات التي توسع نطاق أعمالها خارج بانغي. ولا يزال التعاون بين هذه المؤسسات والمؤسسات الأخرى، مثل الجمعية الوطنية والوزارات، تعاوناً ضعيفاً، في حين أنه كان ينبغي أن تعمل إسهاماتها ومشورتها وآراؤها التقنية والقانونية على تعزيز شمولية القرارات النهائية للدولة. وأخيراً، غالباً ما تكون الموارد المخصصة لهذه المؤسسات متدنية ومتأخرة، مما يمنعها من التقيد باستراتيجية التدخل المنوط بها.

(13) قرار مجلس الأمن 2605(2021) المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الفقرتان 7 و9.

تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

90- يكمن حل أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى في اتباع نهج سياسي يغذيه حوار سياسي حقيقي وشامل يهيئ بيئة مواتية للسلام والمصالحة. فالنهج العسكري محدود ويحتاج إلى أن يستكمل بإصلاح العدالة والأمن ومشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار.

91- ويشكل استمرار الأعمال العدائية للجماعات المسلحة تهديداً خطيراً للأمن والسلام. فمن شأنها أن تبقي على الإرهاب وعلى بيئة مؤاتية لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويدين الخبير المستقل بشدة الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة ويدعوها إلى احترام وقف إطلاق النار، والخضوع لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وعملية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا المشتركة.

92- وتظل مكافحة الإفلات من العقاب ووصول الضحايا إلى العدالة تطلعات عميقة للسكان، وهي تطلعات أساسية لتجنب تكرار العنف والمآسي.

93- والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي مسؤولة أيضاً عن انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن المتعين توظيف القضاء العسكري لمحاكمة أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي الذين يدعى أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

94- ولا يمكن إجراء عمليات قوات الحلفاء الروسية خارج نطاق القانون والشرعية. ويجب عليها أن تمتنع عن عرقلة عمل البعثة المتكاملة، بما في ذلك مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوات الأمن الداخلي، وأن تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتجنب الأعمال الحاطة بالكرامة والمهينة ضد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوات الأمن الداخلي التي تتمتع بالسلطة العامة، وأن تمتنع عن استخدام القوات بالوكالة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

95- وتتيح الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عام 2023 فرصة لتنفيذ قانون اللامركزية[14] لضمان الحوكمة المحلية الفعالة في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن توضع للانتخابات خطة أمنية وجدول زمني متفق عليه، يشمل مراجعة القوائم الانتخابية وعودة المشردين إلى أماكن إقامتهم حتى تتأتى لهم المشاركة في العملية الديمقراطية.

96- ويجب على جميع الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها الامتناع عن خطاب الكراهية ورسائل التحريض على العنف، كما يجب عليها الامتناع عن اللجوء إلى التلاعب والتضليل والتغليط على الإنترنت والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية.

(14) جمهورية أفريقيا الوسطى، القانون رقم 008-20 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 والمتعلق بتنظيم المجالس المحلية وتشغيلها.

97- والسبيل الوحيد لتعافي شباب أفريقيا الوسطى، الذين مزقتهم سنوات من الصراع، هو من خلال التعليم، والتعليم التقني والزراعي والتدريب المهني لتنمية إمكاناتهم الكاملة. وهناك حاجة ملحة لأن تكون هذه القطاعات على رأس الأولويات الحكومية.

98- ومن المهم أن تعزز المحكمة الجنائية الخاصة، ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الوطنية، تعاونها المؤسسي والتشغيلي. ويدعو الخبير المستقل الشركاء الدوليين إلى تعزيز دعمهم التقني والمالي لهذه الهيئات القضائية وغير القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب.

99- ويَحُدُّ عدم دفع بعض الشركاء التقنيين والماليين لدعم للميزانية في عامي 2021 و2022 من عمل الدولة، بما في ذلك إنجاز مهامها السيادية والاجتماعية. ويجب ألا تؤثر الجزاءات، حتى ولو كانت مبررة، على القطاعات الاجتماعية والمشاريع الإنمائية والمشاريع الإنسانية.

باء- التوصيات

100- يوصي الخبير المستقل الحكومة باتخاذ التدابير الملموسة التالية:

(أ) تعبئة الجهود اللازمة لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخريطة طريق لواندا المشتركة، والتوصيات البالغ عددها 217 توصية والصادرة عن الحوار الجمهوري وذلك في إطار تنسيق مركزي من أجل زيادة الكفاءة والوضوح والقدرة على التنبؤ؛

(ب) تسريع عملية تأمين الانتخابات المحلية والتحضير لها، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين؛

(ج) تزويد المجلس الأعلى للاتصال والمؤسسات الوطنية الأخرى ذات الصلة بالوسائل المالية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لرصد المعلومات والرسائل المنشورة في وسائل الإعلام وعلى الشبكات الاجتماعية ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف؛

(د) تعبئة الموارد اللازمة لدعم التعليم، والتعليم التقني والزراعي والتدريب المهني، واتخاذ التدابير المناسبة للاستجابة للتحديات التي تقوض تنمية إمكانات الشباب من حيث التدريب المهني وإنشاء المشاريع؛

(هـ) مكافحة اكتظاظ السجون عن طريق تدريب الشرطة القضائية وتجهيزها بالوسائل المناسبة لإجراء التحقيقات الأولية والخدمات الاجتماعية للتحقيقات الاجتماعية، ووضع برامج لإعادة الإدماج، وإعطاء الأولوية للتدابير البديلة لسلب الحرية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأطفال المخالفين للقانون أو المحرومين من حريتهم الذين ينبغي معاملتهم وفقاً لنهج العدالة الجنائية الإصلاحية بقدر أكبر؛

(و) اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ أحكام قانون حماية الطفل فيما يتعلق بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية والمعاقبة على ذلك، وحظر الزواج القسري والمبكر، ومكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال؛

(ز) تأمين استقلالية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة فعلياً، وإتاحة الموارد المناسبة لنشر عملياتها في المناطق النائية، وضمان عدم منح أي عفو لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ح) كفالة التنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتجنب هشاشة المشردين داخلياً واللاجئين العائدين إلى البلد أو إلى مناطقهم الأصلية وذلك من أجل ضمان رعاية اللاجئين على المدى الطويل في إطار برنامج يحدد بوضوح فترة انتقال مرافقة بين هيئات الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ط) ضمان إقامة علاقات مؤسسية وتشغيلية بين المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لضمان التعاون الضروري بين الهيئات القضائية وغير القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب؛

(ي) ضمان ألا يعرقل الحلفاء الروس التعاون والعمليات المشتركة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي مع البعثة المتكاملة، وألا يعيقوا التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن يعينوا جهات تنسيق في صفوفهم لمواصلة الحوار بشأن التدابير الوقائية والحمائية لحقوق الإنسان، وأن يخضعوا على النحو الواجب للملاحقة القضائية من قبل سلطات لجمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها الطرف الرئيسي في الاتفاقية الثنائية التي تربطهم بدولة جمهورية أفريقيا الوسطى، عندما يتهمون بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ك) مواصلة إصلاح قطاع الأمن والعدالة بتعزيز تدريب وانضباط وتجهيز قيادة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي ونشر القضاة والمدعين العامين والكيانات الضرورية لحماية السكان المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية وإتاحة السبل أمام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للوصول إلى العدالة؛

(ل) تقديم ردود سريعة وكافية للتأخر في دفع المرتبات ومكافأة التغذية الإجمالية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى الموجودة في الميدان؛

(م) إجراء إصلاح عميق لنظام إقامة العدل يوفر إجابات ملموسة على مسألة استقلال القضاة والمحامين، وتدخل السلطة التنفيذية في القضاء، والفساد، وممارسة السيطرة على الجهات الفاعلة في النظام القضائي ونظام السجون، وضمان مساءلتها؛

(ن) عقد الجلسات على مستوى المحاكم العسكرية ومحكمة الاستئناف العسكرية وفقاً لقانون القضاء العسكري لمحاكمة العسكريين الذين يُدعى أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

(س) إنشاء آليات للمراقبة والمساءلة أو تشغيلها بفعالية داخل الجهاز القضائي والجيش والشرطة والدرك وفي الخدمات العامة عموماً، وضمان المتابعة الدورية، بما في ذلك من جانب الجمعية الوطنية أثناء جلسات الأسئلة الموجهة إلى الحكومة ومديري المؤسسات المعنية، وضمان إبلاغ السكان على النحو الواجب بحقيقة الضوابط، ونتائجها والتدابير التصحيحية المتخذة؛

(ع) القيام فوراً بوضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(ف) وضع خطة وطنية لإعادة بناء وتأهيل وتجهيز البنية التحتية للطرق والمدارس والمستشفيات والقضاء والسجون.

101- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والجماعات المسلحة الأخرى:

(أ) تنفيذ وقف إطلاق النار دون إبطاء وبالنسبة للجماعات المسلحة التي انسحبت من الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الانضمام إليه مجدداً كإطار للحوار السياسي وتوافق الآراء، والمشاركة في تنفيذ خريطة الطريق المشتركة، والانخراط الكامل في عملية المصالحة التي تقودها لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة؛

(ب) الوقف الفوري للأعمال العدائية والهجمات ضد السكان المدنيين، وأفراد حفظ السلام والمنظمات الإنسانية، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وفقاً لالتزاماتها بمقتضى اتفاق السلام؛

(ج) الامتناع عن وضع العراقيل أمام تنظيم الانتخابات المحلية المقبلة؛

(د) الالتزام، دون قيد، ببرنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، واحترام التزاماتها بشأن تحرير الأطفال المجندين في صفوفها، وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛

(هـ) وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المناطق التي لا تزال تحتلها، وإنهاء إقامة الحواجز وتحصيل الضرائب.

102- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) تحديد خطة لبناء قدرات المؤسسات الوطنية مدتها ثلاث سنوات مشفوعة بتدابير لمتابعة تنفيذها وتقييمه من أجل تحسين تقدير قدرة هذه المؤسسات على العمل كقوى اقتراح وتشاور ودعم ومن أجل تعزيز الإجراءات الحكومية؛

(ب) مواصلة وتكثيف خطط بناء القدرات والمتابعة لدى منظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ المعارف المكتسبة، بما في ذلك من خلال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم مساهمات إلى الآليات الأفريقية وآليات الأمم المتحدة لكفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك المشاركة في عملية السلام والمصالحة والعمليات الانتخابية؛

(ج) تعزيز تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً الرامية إلى منع العنف الجنسي، وضمان اتخاذ عقوبات فورية، بما في ذلك التدابير الوقائية، ضد الجناة أو أفراد الوحدات الذين انتهكوا القواعد، وضمان وصول الضحايا الفعال إلى العدالة؛

(د) تعزيز التعاون مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، بطرق منها العمليات المشتركة المنتظمة لتأمين المناطق المستعادة من الجماعات المسلحة أو التي كانت موضوع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإنشاء نظام للإنذار والتصدي لتجنب التدخلات المتأخرة التي تقتصر على تسجيل الانتهاكات المرتكبة بالفعل؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين مختلف مكونات البعثة المتكاملة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للسكان؛

(و) العمل على تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة.

103- ويقدم الخبير المستقل إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التوصية التالية:

(أ) القيام، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة بناء السلام، بتحديد استراتيجية دون إقليمية تعزز التعاون القضائي، ولا سيما من أجل تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية، ومعالجة الإشكاليات العابرة للحدود، من قبيل انتشار الأسلحة الخفيفة، والترحال، والعودة الطوعية، والآمنة والدائمة للاجئين، ودعم التشغيل الفعال للجان المشتركة المنشأة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة.

104- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

(أ) تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم لتنفيذ توصيات الحوار الجمهوري، والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخريطة الطريق المشتركة؛

(ب) مواصلة وتعزيز الدعم التقني والمالي الطويل الأجل للتعليم، والتعليم التقني والزراعي والتدريب المهني، من أجل المساعدة على تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والخطط الاستراتيجية والتشغيلية ذات الصلة التي وضعتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ج) دعم لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لاستيفاء متطلبات الجبر، بما في ذلك إنشاء صندوق يضمن إعادة التأهيل والجبر المستحق للضحايا؛

(د) زيادة الدعم المالي لعمليات المنظمات الإنسانية، بما في ذلك لأغراض مكافحة انعدام الأمن الغذائي الذي يهدد السكان، ولا سيما الأطفال، والتصدي للتحديات الإنسانية الأخرى؛

(هـ) مواصلة تقديم الدعم لإصلاحات قطاع الأمن والعدالة من خلال مساندة تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي ونشرها وتجهيزها، إضافةً إلى التنظيم الاستراتيجي اللازم للقيادة التشغيلية الفعالة؛

(و) زيادة الدعم المقدم لتنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية، بطرق منها تعزيز المساعدة التقنية والمالية اللازمة للتشغيل الفعال للوحدات الأمنية المشتركة الخاصة، ولجان التنفيذ في المحافظات، واللجنة التنفيذية للرصد، وتمويل برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني، والأداء الفعال للجنة الحقيق والعدالة والجبر والمصالحة؛

(ز) مواصلة دعم المحكمة الجنائية الخاصة، بطرق منها إنشاء صندوق لتعويض الضحايا، والسماح بالوصول إلى الوثائق السرية، وتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة؛

(ح) دعم المحاكم الوطنية، بما في ذلك محاكم الاستئناف في بانغي وبوار وبامباري، في تنظيم جلسات جنائية استثنائية مخصصة لمعالجة قضايا العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع مراعاة لنفاد صبر الضحايا إزاء بطء العدالة؛

(ط) كفالة الحفاظ على الحيز الديمقراطي عن طريق العمل على التدريب والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الصحفيين والنساء والشباب، في عملية السلام والعملية الانتخابية وتعافي البلد؛

(ي) تحديد برنامج للدعم التقني وبناء القدرات، مدته ثلاث سنوات، مشفوع بخطة متابعة لمؤسسات الدولة التي تعود إليها صلاحيات مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان والإشراف عليها؛

(ك) مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب القوات الدولية والإبلاغ عنها والمعاقبة عليها، عند الاقتضاء، عملاً بسياسة عدم التسامح إطلاقاً؛

(ل) مواصلة الجهود الرامية إلى دعم عمليات فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة، ولا سيما عن طريق تمويل برامج إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي؛

(م) تقديم جميع المساعدات التقنية واللوجستية والمالية اللازمة لتنظيم الانتخابات المحلية المقبلة ودعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إنشاء الآليات المناسبة لترسيخ الحوكمة المحلية كحل سياسي لأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى.